قراءة في سياسات التعليم بأفغانستان بين الماضي والحاضر على ضوء أسلمة المعرفة

Reading in Policies of Education in Afghanistan between the Past and Present in Light of Knowledge Islamization

أ. **نبيلة عمرخيل:** باحثة دكتوراه في التربية والتعليم، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

أ. **محمد مبارك عبد القدير:** طالب ماجستير في معهد الفكر الاسلامي بماليزيا

Ms. Nabila Omarkhil: PhD researcher in Education and Teaching, International Islamic University Malaysia.

Email: omarkhilnabila@gmail.com

Mr. Mohammad Mubarak Abdul Qadir: Master's student at the Institute of Islamic Thought in Malaysia.

Email: aiyazmubarak@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v5i12.1661

تاريخ الاستلام: 2025-10-14 تاريخ القبول: 2025-11-03 تاريخ النشر 2025-12-01

المستخلص:

يقدم هذا البحث قراءة نقدية في سياسات التعليم في أفغانستان عبر مرحلتين مفصليتين: ما بعد عام 2001 تحت الحكومات الجمهورية، ومرحلة حكم طالبان الحالية. يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في عرض الوقائع وتحليلها، مستندًا إلى تقارير دولية ودراسات حديثة حول بنية النظام التعليمي، وواقع تمكين المرأة، والبنية التحتية، ومظاهر الأسلمة الشكلية للمناهج. ويخلص البحث إلى أن التعليم في أفغانستان لا يزال أسير الأزمات السياسية والاقتصادية، وأن السياسات الحالية ـ رغم رفعها لشعارات دينية ـ تفتقر إلى رؤية معرفية حضارية قادرة على النهوض بالإنسان والمجتمع. ويقترح البحث مبادئ أولية لإصلاح التعليم في ضوء أسلمة المعرفة، مع التأكيد على ضرورة بناء مناهج شاملة تنطلق من احتياجات المجتمع الأفغاني وتستند إلى منهجية معرفية أصيلة ومعاصرة في آن واحد.

الكلمات المفتاحية: التعليم في أفغانستان، أسلمة المعرفة، السياسات التعليمية.

Abstract:

This paper presents a critical examination of educational policies in Afghanistan across two key periods: the post−2001 republican governments and the current Taliban administration. Using a descriptive–analytical approach, the paper analyzes documented developments in the structure of the education system, women's access to education, infrastructure challenges, and the trends of Islamization of curricula. The findings indicate that Afghanistan's educational landscape remains constrained by persistent political and economic instability, and that current policies—despite their religious rhetoric—lack a comprehensive civilizational vision capable of enabling genuine human and societal development. The paper proposes preliminary principles for educational reform grounded in the Islamization of Knowledge, emphasizing the need for holistic curricula that address the real needs of Afghan society while drawing on an authentic yet contemporary epistemological foundation.

Keywords: Education in Afghanistan, Islamization of Knowledge, educational policy.

المقدمة:

برزت فكرة أسلمة المعرفة استجابةً لهيمنة النماذج التعليمية الغربية على المجتمعات الإسلامية فكانت نداءً لإحياء العلاقة المتكاملة بين الوحي والعقل. لا تقتصر هذه الدعوة على مجرد تعديل المناهج بل تتجاوز ذلك إلى إحياء روح حضارية تعيد للمعرفة معناها القيمي والإنساني وتجعلها أداةً لتأكيد هوية الأمة بدل أن تُفرَض عليها نماذج مفصولة عن سياقها وواقعها. إنها مشروع إصلاحي يسعى لبناء تعليم يعزّز الوعي ويصون كرامة الإنسان ويرتبط بمقاصد الشريعة في بناء الفرد والمجتمع على حد سواء.

وفي ظل التحديات التي تواجه العالم الإسلامي لا سيما في البلدان المتأزمة كأفغانستان، يصبح التعليم أكثر من مجرد حق، إنه أداة مصيرية لبناء الإنسان من الداخل فكريًا وروحيًا قبل أن يكون وسيلة لاكتساب المهارات والمعرفة. ومن هنا تأتي هذه الورقة لتسلط الضوء على السياسات التعليمية في أفغانستان ما بين الماضي والحاضر من خلال مشروع أسلمة المعرفة في محاولة لفهم مكامن الانحراف عن المسار واقتراح رؤى لإصلاحه بما يتناسب مع هوية الأمة ورسالتها.

تُظهر الوثائق الدولية والدراسات التربوية أن النظام التعليمي في أفغانستان يعاني منذ عقود من غياب الاستقرار السياسي، وتذبذب الرؤية التربوية، وضعف وضوح الأهداف التعليمية، سواء في فترة ما بعد 2001 أو خلال حكم طالبان الحالي. وتشير تقارير البنك الدولي (World Bank, 2012) ومنظمة اليونسكو (UNESCO, 2023) إلى أن التحولات السياسية المتعاقبة أدّت إلى غياب إطار معرفي ثابت يحكم العملية التعليمية، وإلى تفاوت في السياسات بين المرحلتين، خصوصًا فيما يتعلق ببنية النظام، وإتاحة التعليم، ومناهج البنات، وموقع المعرفة الحديثة في المشروع التعليمي للدولة.

ومن منظور أسلمة المعرفة، تزداد المشكلة تعقيدًا مع غياب رؤية تربوية متوازنة تجمع بين العلوم الحديثة والمقاصد الإسلامية، إذ تفتقر السياسات في كلتا الفترتين إلى تصور معرفي يحقق التكامل بين الوحي والعقل ويمكّن من بناء مشروع تربوي شامل، كما يشير إليه العطاس (Al-Attas, 1993) و(Al-Faruqi, 1982).

مشكلة البحث وتساؤلاته:

إنَّ اضطراب السياسات التعليمية في أفغانستان وتذبذب أولوياتها بين الحكومة السابقة والحالية، وغياب إطار معرفي متكامل مستمدّ من مقاصد التربية الإسلامية، يستدعي تحليلًا وصفيًا تحليليًا يكشف طبيعة هذه السياسات ودلالاتها واتجاهاتها في ضوء أسس أسلمة المعرفة.

تدور مشكلة البحث حول التساؤلات التالية:

1. ما أبرز ملامح السياسات التعليمية في أفغانستان خلال فترة ما بعد 2001 كما توردها الوثائق الدولية؟
2. ما التحديات التي تواجه التعليم في ضوء التقارير الدولية والرؤية الإسلامية للتربية؟
3. إلى أي مدى تعكس هذه السياسات تصورًا معرفيًا متوازنًا ينسجم مع مبادئ أسلمة المعرفة؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

1. وصف السياسات التعليمية في أفغانستان في فترة ما بعد 2001 استنادًا إلى الوثائق والتقارير الدولية.
2. الكشف عن التحديات والإشكالات التي تواجه النظام التعليمي في ضوء الرؤية الإسلامية للتربية.
3. تحليل مدى انسجام السياسات التعليمية في الفترتين مع مبادئ أسلمة المعرفة، خاصة فيما يتعلق بتوازن المعرفة الدينية والدنيوية.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج المناسب لتحليل السياسات التعليمية من خلال تجميع البيانات من الوثائق والمصادر الرسمية، ثم وصفها وتحليل مضامينها. ويعرِّفه Cohen, Manion & Morrison (2018) بأنه منهج يقوم على "وصف الظواهر التربوية كما هي في الواقع، ثم تحليل مكوناتها بهدف تفسيرها وتحليلها علميًا".

ويُطبّق هذا المنهج هنا من خلال وصف السياسات التعليمية في المرحلتين، ثم تحليل اتجاهاتها وأبعادها، وربطها بالإطار الإسلامي للتربية.

1) خلفية تاريخية للأزمات في أفغانستان وأثرها على التعليم:

لا يمكن الحديث عن النظام التعليمي في أفغانستان دون التوقف عند السياق التاريخي العنيف الذي عاشته البلاد. فالغزو السوفيتي عام 1979 مثّل لحظة فارقة إذ دخلت القوات السوفيتية لدعم حكومة شيوعية تواجه رفضًا شعبيًا واسعًا ما أشعل حربًا ضارية استمرت حتى انسحابهم في 1989. هذا التدخل العسكري خلف وراءه دمارًا واسعًا وأدى إلى مقتل أعداد كبيرة من المدنيين ودمّر البنية التحتية الأساسية بما في ذلك المدارس والمؤسسات التعليمية.

مع انسحاب السوفييت، انزلقت البلاد في دوامة حرب أهلية بين الفصائل المجاهدة التي افتقرت إلى وحدة الصف، ومع غياب حكومة مركزية فعالة وتدخلات خارجية متزايدة ازداد الوضع تعقيدًا.

وسط هذا الفراغ برزت حركة طالبان وسيطرت على الحكم في منتصف التسعينيات مما أدخل البلاد في مرحلة جديدة من الصراع.

وفي أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001 بدأت الولايات المتحدة تدخلها العسكري في أفغانستان تحت شعار محاربة الإرهاب، فشنت حملة (الحرية الدائمة) وأطاحت بحكومة طالبان، لتبدأ مرحلة جديدة من التدخل الدولي الذي استمر عشرين عامًا. ورغم محاولات إعادة بناء النظام التعليمي إلا أن الجهود الدولية لم تثمر عن استقرار حقيقي. ومع انسحاب القوات الأمريكية في 2021، عادت طالبان إلى الحكم ووجد التعليم نفسه مرة أخرى في مهب الريح.

لقد كان لهذا المسار الطويل من النزاعات أضرار جسيمة على قطاع التعليم. فبحسب معهد IWPR فإن النزاعات حرمت ما لا يقل عن نصف مليون طفل من حقهم في التعليم. كما أن كثيرًا من المدارس تعرضت للتدمير وتحولت المؤسسات التعليمية إلى ساحات لصراعات أيديولوجية، ففقد التعليم معناه التنموي وصار أداة للهيمنة السياسية والفكرية.

في الفترة ما بين عامي 2001 و2025 شهدت أفغانستان تغيرات درامية في سياساتها التعليمية من مرحلة التبعية الغربية مرورًا بمحاولات التغريب إلى عودة طالبان بفهم متشدد للشريعة. هذا التذبذب لم يكن مجرد اختلاف في المناهج بل كان صراعًا على هوية التعليم وعلى السؤال الجوهري: هل يُبنى التعليم في أفغانستان على أساس حاجة الأمة ورؤيتها الذاتية أم على ضوء الأجندات؟

2) **سياسات التعليم في الحكومة المدعومة** (2001 -2021):

شهد قطاع التعليم في أفغانستان بين عامي 2001 و2021 توسعًا ملحوظًا بدعم دولي غير مسبوق، إلا أن هذا التوسع ظلّ في كثير من أوجهه توسعًا كميًا غير متوازن من حيث البناء المؤسسي أو التأسيس القيمي. فبحسب تقرير The New Humanitarian ارتفع عدد الملتحقين بالتعليم العالي بعد سقوط نظام طالبان من نحو 7800 طالب فقط في عام 2001 إلى أكثر من 152 ألف طالب بحلول عام 2015، غالبيتهم في الجامعات الخاصة والتي أنشئت لسد الفجوة الناتجة عن ارتفاع الطلب على التعليم. كما شهدت نسب الالتحاق بالمدارس نموًا لافتًا فارتفعت نسبة المتعلمين من الذكور من 27% عام 2001 إلى 55% في 2020 ومن النساء من 5.6% إلى 29.8% خلال الفترة ذاتها. وهي مؤشرات تعكس نجاحًا إحصائيًا لكنه لم ينعكس بالضرورة في بناء نظام تعليمي يعبر عن هوية المجتمع واحتياجاته الحقيقية.

فرغم الدعم الكبير من جهات مانحة مثل البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية واليونسكو، إلا أن السياسة التعليمية بقيت رهينة لتوجهات الداعمين، ما حوّل التعليم إلى أداة لنقل قيم ليبرالية غربية خاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين دون مراعاة كافية للسياق

الديني والثقافي الأفغاني. بذلك، تراجعت المكانة المركزية للقيم الإسلامية في المناهج وتحوّل التعليم من وسيلة لتعزيز الهوية إلى ساحة لإعادة إنتاج نموذج معرفي مستورد يرسّخ التبعية الفكرية ويُقصي الدين كمصدر أساسي للمعرفة والتكوين الأخلاقي.

وفي ظل هذه السياسة، بقي حضور الهوية الإسلامية في النظام التعليمي هشًا ومتذبذبًا. ورغم أن الدستور الأفغاني لعام 2004 نصّ بوضوح على وضع وتنفيذ منهج تعليمي موحد قائم على أحكام الدين الإسلامي إلا أن هذا النص ظلّ في كثير من الأحيان حبراً على ورق. فالحكومة المدعومة من الغرب سعت إلى تضمين التعليم الديني كخطوة رمزية لامتصاص التوترات الداخلية دون أن يترجم ذلك إلى منهجية متكاملة تنطلق من رؤية إسلامية عميقة ومحدّثة.

ويرتبط هذا الانحراف عن الهوية بدرجة كبيرة بالضغوط السياسية والدولية التي تزايدت بعد اتهام أفغانستان بإيواء الإرهاب في أعقاب هجمات 11 سبتمبر. فقد سعى المانحون الدوليون إلى إعادة تشكيل صورة البلاد من خلال التعليم. وبما أن النظام التعليمي اعتمد بشكل شبه كلي على هذا التمويل الخارجي جاءت القرارات التعليمية في الغالب خاضعة لاعتبارات الداعمين الأجانب لا لأولويات المجتمع.

وفي الجهة المقابلة، لم يكن الدعم القادم من العالم الإسلامي أكثر اتزانًا، إذ تركز في معظمه على تمويل المدارس الدينية ذات التوجهات المذهبية، ما فاقم من الانقسام الطائفي داخل البلاد وأسهم في تعزيز التفرقة بدل أن يوظف التعليم لبناء وحدة وطنية. غياب التنسيق بين هذه الجهود وافتقارها إلى رؤية موحدة جعلا من النظام التعليمي ميدانًا لتجاذبات داخلية وخارجية بعيدًا عن كونه مشروع وطني يهدف إلى الوحدة والتكامل.

وأثناء هذا التناقض بين طموحات الإصلاح الوطني والتأثيرات الخارجية المتباينة، ومع هشاشة البنية التعليمية، عادت طالبان إلى الحكم في عام 2021 لتطرح رؤية مختلفة تمامًا لما يجب أن يكون عليه التعليم مستندةً إلى فهمها الخاص للهوية الإسلامية ودور المدرسة في تشكيل المجتمع. وهنا يُفتح الباب لمخاوف كبرى حول ملامح هذا التحول وحدوده، وما إذا كان يشكل قطيعة مع الماضي أم استمرارًا له بثوب مختلف.

3) **سياسات التعليم تحت حكم طالبان** (2021 - **الآن**):

منذ عودتها إلى الحكم في أغسطس 2021، أعلنت حركة طالبان عن رغبتها بإصلاح النظام التعليمي بما يتوافق مع ما تصفه بالقيم الإسلامية الأصيلة. وقد أكد مسؤولو وزارة التعليم في العام ذاته التزامهم بتوفير التعليم لجميع المواطنين بمن فيهم النساء في إطار ما سمّوه ضوابط الشريعة الإسلامية. كما عبّرت القيادة التعليمية عن تطلعها إلى تطوير مناهج تُعبّر عن الهوية الإسلامية

وتحفظ خصوصية المجتمع الأفغاني. إلا أن الواقع سرعان ما أظهر تعارضًا بين هذا الخطاب المعلن والممارسات الفعلية على أرض الواقع، حيث فُرضت قيود صارمة على تعليم الفتيات بعد الصف السادس وتكررت التصريحات الرسمية بشأن إعادة فتح المدارس دون أن تقترن بخطوات تنفيذية واضحة. فخلقت هذه الازدواجية حالة من الغموض والقلق، ليس فقط لدى المجتمع الدولي بل في الداخل الأفغاني ذاته.

وفي سياق ما وصفته وزارة التعليم بتصحيح المنظومة التعليمية، أشارت منظمة حقوق الإنسان في تقريرها لعام 2022 إلى استبعاد الحكومة الجديدة عدد من المواد الدراسية التي وُصفت بأنها لا تتماشى مع القيم الإسلامية مثل الفنون والتربية المدنية والموسيقى. كما أُزيلت الصور التي تُصوّر الكائنات الحية من الكتب المدرسية وتم تشكيل هيئة خاصة لمراجعة مناهج الجامعات. وقد تضمن هذا الإصلاح تقليص تدريس بعض العلوم وزيادة ساعات التعليم الديني. وعلى الرغم من أن هذه الخطوات تُقدَّم بوصفها جزءًا من مشروع تربوي عقائدي، فإن كثيرًا من المراقبين يرون فيها تضييقًا على المجال المعرفي والذي من شأنه أن يضعف تأهيل الطلبة علميًا ويُقلّل من قدرتهم على المنافسة في السياقات الأكاديمية والمهنية الحديثة.

وقد امتدت هذه السياسات إلى المؤسسات التعليمية الخاصة التي طُلب منها الالتزام بتوجيهات الحركة خاصة فيما يتعلق بالمناهج والفصل الصارم بين الجنسين. وقد أدى هذا التدخل إلى إغلاق عدد من المدارس وتراجع الاستثمارات في قطاع التعليم لاسيما في المدن الكبرى مثل كابل وهرات. كما حذّر تقرير البنك الدولي (2022) من أن استمرار هذه السياسات قد يؤدي إلى تراجع فرص التعليم الشامل وتفاقم البطالة في صفوف الشباب مما دفع بالكفاءات إلى مغادرة البلاد وهو ما يشكل تهديدًا مباشرًا للتنمية البشرية في المدى القريب والبعيد. ورغم هذا المشهد المتوتر تظهر بعض المبادرات المحلية التي تحاول التكيّف مع الواقع الجديد وتقديم التعليم ضمن حدود الممكن في محاولة لإبقاء شعلة التعلم مشتعلة.

ومن خلال قراءة هذا الواقع يمكن القول إن النموذج التعليمي الذي تتبناه طالبان على الرغم من شعاراته الإسلامية لا يعكس في جوهره روح مشروع أسلمة المعرفة كما طُرح في الفكر الإسلامي المعاصر. فبدلاً من الجمع بين الوحي والعقل والانفتاح على المعارف الإنسانية ضمن إطار إسلامي جامع جاءت مقاربات الحركة كردّ فعل على النموذج الليبرالي وأدت إلى تقليص الأفق المعرفي وتكريس رؤية أحادية للتعليم. فبدلًا من أن يكون المشروع التعليمي بوابة للاجتهاد الحضاري وبناء هوية فكرية متوازنة، أصبح أقرب إلى إعادة إنتاج نموذج منغلق قد يُفضي في نهاية المطاف إلى عزلة فكرية وتربوية تُبعد التعليم عن مقاصده الأخلاقية والإنسانية.

4) نقد السياسات التعليمية للحكومتين من منظور إسلامي:

بعد استعراض السياسات التعليمية المتّبعة في المرحلتين تبرز الحاجة إلى تأمل نقدي من منظور إسلامي، لفهم مدى اتفاق تلك السياسات مع الرؤية التربوية الإسلامية وللكشف عن مواطن الخلل التي أعاقت بناء منظومة تعليمية أصيلة ومتوازنة. فعلى الرغم من محاولات الحكومة الأفغانية بعد 2001 دمج التعليم الديني ضمن الإطار الرسمي إلا أن التوجهات العامة للنظام التعليمي انزلقت فعليًا نحو علمنة المناهج وفصلها عن مرجعيتها الإسلامية. فقد هيمنت على المضامين التربوية القيم الليبرالية الغربية لاسيما ما يتعلق بمفهوم المساواة بين الجنسين في غياب أي اجتهاد حقيقي لتأصيل هذه المفاهيم ضمن السياق الإسلامي والثقافي المحلي. وبدلًا من بناء منظومة معرفية تستند إلى الوحي وتتكامل مع العقل، تم استيراد نموذج معرفي غربي عزز التبعية الثقافية وكرّس التغريب على حساب الهوية الدينية والوطنية.

ولم تقف الإشكاليات عند هذا الحد بل أخفقت الحكومة السابقة كذلك في معالجة الانقسام الثقافي العميق بين المدن والمناطق الريفية حيث استأثرت المدن الكبرى بفرص التعليم والخدمات بينما ظلت القرى تعاني من ضعف البنية التحتية ونقص الموارد والمعلمين ما عمّق الفجوة المجتمعية ورسّخ الشعور بالتهميش. وهكذا، بدلًا من أن يُسهم التعليم في تحقيق العدالة المجتمعية والوحدة الوطنية أصبح انعكاسًا لاختلالات الواقع وتعبيرًا عن عجز النظام التعليمي عن الاستجابة لتطلعات الشعب بجميع فئاته.

في المقابل، جاءت سياسات طالبان التعليمية كردّة فعل صارمة على التجربة السابقة لكنها سلكت مسارًا مختلفًا لم يكن أقل إشكالًا. فقد تبنّت الحركة رؤية مغلقة للشريعة عطّلت الاجتهاد وهمّشت العقل وسعت إلى فرض نمط تعليمي تقليدي يُقصي نصف المجتمع ويقلّص من آفاق المعرفة ويُعيد إنتاج الرؤية الأحادية للتعليم. وقد تجلّى ذلك في حظر تعليم الفتيات وتقليص المواد العلمية والفنية وتضييق الحقول المعرفية باسم القيم الإسلامية، دون تأصيل علمي أو مشروع معرفي واضح. هذا الانغلاق لا يعكس روح الشريعة التي لطالما حثّت على طلب العلم وكرّمت العقل الإنساني، بل يعرقل تطبيق المقاصد الكلية للإسلام ويحول دون النهوض الحضاري ليكون الناتج جيلا يواجه انعزالا فكريا لا يقل خطورة عن التغريب.

وهكذا، تُظهر التجربتان معًا . تجربة الحكومات ما بعد 2001 وتجربة طالبان ما بعد 2021 . أن التعليم في أفغانستان ظل رهينًا لنزعتين متقابلتين: إحداهما تعزل المحتوى عن الهوية والقيم والأخرى تُجمّده داخل قوالب ضيقة. وبين هذين النقيضين تظل الحاجة ملحّة إلى بناء رؤية تربوية إسلامية متوازنة، تنأى عن الأدلجة وتقوم على أسلمة حقيقية للمعرفة. تُكامِل بين الوحي والعقل وتفتح المجال أمام الاجتهاد العلمي مع مراعاة الخصوصيات الدينية والاجتماعية العميقة للمجتمع الأفغاني.

فهذا هو الطريق نحو تعليم أصيل ينهض بالحضارة ويُعدّ الأجيال لمواجهة تحديات العصر دون أن تُفقد بوصلتها الحضارية أو تُختزل هويتها في صراعات الهوامش.

5) مقترح لتطبيق أسلمة التعليم في أفغانستان:

الحديث عن إصلاح التعليم في أفغانستان لا يمكن أن يخرج عن إطار مشروع متكامل لأسلمة المعرفة يقوم على التوازن بين الوحي والعقل ويستجيب لخصوصيات الواقع الأفغاني. ومن هذا المنطلق يمكن اقتراح عدد من المحاور العملية لبناء نظام تعليمي أصيل وفعّال:

1. إعادة صياغة المناهج الدراسية:

تمثل إعادة بناء المناهج خطوة محورية في مشروع أسلمة التعليم، لكن المقصود هنا ليس الحذف أو الإلغاء بل إعادة التوجيه والبناء وفق رؤية إسلامية شاملة. فبدلًا من استبعاد مواد مثل الفنون أو الفلسفة أو التربية المدنية، يمكن إعادة تشكيلها بحيث تخدم القيم والمقاصد الإسلامية. على سبيل المثال، يمكن تدريس الفنون الإسلامية من خلال استعراض الجماليات في العمارة والزخرفة والخط، كما يمكن تقديم مادة الفلسفة الإسلامية عبر نماذج من فكر علماء خراسان كالغزالي والفارابي وابن سينا مما يربط التفكير النقدي بالإرث الحضاري للأمة. أما التربية المدنية فيمكن أن تركز على مفاهيم العدل والشورى والمواطنة المسؤولة انطلاقًا من القيم الإسلامية لا من أطر علمانية دخيلة. فتطوير هذه المواد بروح تكاملية لا إقصائية هو ما يضمن تعليمًا يرتبط بالهوية وينفتح على العالم.

2. تمكين المرأة في إطار مقاصد الشريعة:

لا يمكن بناء نظام تعليمي عادل دون تمكين المرأة وضمان حقها في التعلم وهو حق أصيل أكّده الإسلام ضمن مقاصده الكلية لاسيما فيما يتصل بحفظ العقل والنسل والكرامة. ومن هنا ينبغي أن تتجه السياسات التعليمية إلى فتح آفاق التعليم أمام الفتيات بما ينسجم مع الخصوصية الثقافية ويضمن بيئة آمنة تراعي ثوابت الشريعة. تمكين المرأة هنا ليس مجرد استجابة للضغوط الدولية بل التزام بمبدأ قرآني يؤمن بأن طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة.

3. التركيز على البعد التنموي للتعليم:

في ظل التحديات التي تمر بها البلاد لا بد أن يتحول التعليم إلى أداة للبناء والتنمية لا وسيلة لتحقيق الأهداف السياسية وزرع الأيديولوجيات. ومن المهم هنا خلق بيئة تحفّز العقول المهاجرة للعودة والمساهمة في الإنماء الداخلي وكذلك الاستفادة من الخبرات والتجارب الغربية في تنمية المهارات العملية والتفكير التحليلي مع الحرص على أن تبقى القيم الإسلامية هي الإطار المرجعي

الضابط. التعليم التنموي المطلوب ينبغي أن يجمع بين الإبداع العلمي والالتزام الأخلاقي وأن يُرسّخ قيم العمل والعدالة والنزاهة المستمدة من روح الإسلام.

6) تطبيقات عملية مقترحة:

1- يمكن ترجمة هذا النموذج إلى واقع ملموس من خلال تعزيز الانتماء الديني والوطني لدى الطلاب، عبر تدريس سير علماء خراسان الذين أسهموا في الحضارة الإسلامية في مجالات شتى.

2- كما يُمكن دمج المواد العلمية الحديثة مع مبادئ الشريعة الإسلامية بما يساعد الطالب على فهم دور العلم في أداء واجبه الإنساني من عمارة الأرض وخدمة الأمة.

3- من المهم تدريب الطلاب على المهارات الحياتية والقيادية كجزء من المنهج مع ربطها بالقيم الإسلامية كالصدق والإحسان.

4- بما أن المجتمع الأفغاني لا يزال يعتمد في كثير من مناطقه على الصناعات الحرفية فيمكن إدماج التعليم الحِرفي كجزء من المناهج بما يعزز الاستقلال الاقتصادي ويُسهم في التنمية المحلية.

5- فيما يخص تعليم الإناث، فإن توفير مدارس للفتيات في المناطق الريفية وإسناد إدارتها لمعلمات من نفس المناطق يمكن أن يكون خطوة عملية أولى تُراعي الخصوصية وتقلل التكاليف. كما يمكن الاستفادة من المساجد أو المراكز المجتمعية لتقديم دروس تعليمية مؤقتة مع الالتزام بالضوابط الإسلامية.

الخاتمة:

إنّ أفغانستان اليوم في مفترق طرق وهي أحوج ما تكون إلى نموذج تعليمي متجذر في الإسلام ومنفتح على العالم وهذا هو الوقت المناسب لتطبيق نموذج تعليمي متكامل كونها مرحلة إعادة بناء وهي فرصة تاريخية حتى يتم هذا البناء دون تدخلات خارجية. ويمكنها في هذا السياق أن تستفيد من تجارب ناجحة مثل التجربة الماليزية التي دمجت بين الحداثة والقيم الدينية بصورة متوازنة. فمشروع الأسلمة الحقيقي ليس خطابًا أيديولوجيًا، بل رؤية شاملة تسعى لبناء تعليم يُعزز الهوية ويحقق التنمية وينشئ جيلًا مؤهلًا للنهضة وبناء الحضارة دون أن يتخلى عن مقوماته الدينية والثقافية.

قائمة المصادر والمراجع:

- تي آر تي عربي. (n.d.). تسلسل زمني: أهم المحطات في التدخل الأمريكي في أفغانستان منذ 11 سبتمبر 2001. https://www.trtarabi.com/now/64738812 .
- حميدي، محمد طاهر & منيب، عين الدين. (2024). تطور المصطلحات وعلاقته بفهم النصوص الشرعية: مصطلح الدولة نموذجاً. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث, 4(7). https://doi.org/10.56989/benkj.v4i7.1046
- غفوري، شريف الله & باسل. (2023). واقع تعليم اللغة العربية في المؤسسات التعليمية الأفغانية. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث, 3(3). https://doi.org/10.56989/benkj.v3i3.145
- Al-Attas, S. M. N. (1993). *Islam and secularism*. International Institute of Islamic Thought and Civilization (ISTAC).
- al-Faruqi, I. R. (1982). *Islamization of knowledge: General principles and work plan*. International Institute of Islamic Thought (IIIT).
- American Archive of Public Broadcasting. (n.d.). *Afghanistan. NewsHour Cold War Series*. https://americanarchive.org/exhibits/newshour-cold-war/afghanistan
- Cohen, L., Manion, L., & Morrison, K. (2018). *Research methods in education* (8th ed.). Routledge.
- European Foundation for South Asian Studies. (2022, September). *The securitization of education in Afghanistan: Trajectories of public and private education in Afghanistan and its gendered impacts* (No. 8). https://www.efsas.org/EFSAS-The%20Securitization%20of%20Education%20in%20Afghanistan-September%202022.pdf
- Gannon, K. (2022, March 23). Taliban backtrack on promise to reopen schools to Afghan girls. *Associated Press*.

https://apnews.com/article/afghanistan-school-girls-taliban-16a45e3d0e1f4b28a8cf2bdeeec99f0f

- Human Rights Watch. (2022, March 21). *Afghanistan: Taliban deprive girls of education*. https://www.hrw.org/news/2022/03/21/afghanistan-taliban-deprive-girls-education
- Institute for War & Peace Reporting. (n.d.). *Afghan education challenge*. https://iwpr.net/global-voices/afghan-education-challenge
- Kugelman, M. (2022, April). What the Taliban's education policy tells us about its rule. *Foreign Policy*. https://foreignpolicy.com/2022/04/06/taliban-education-policy-schools-girls-afghanistan/
- MEMRI TV. (2021, October). *Afghan Minister of Education Noorullah Munir: We are removing materials from the curriculum that are not in line with Sharia*. The Middle East Media Research Institute. https://www.memri.org/tv/afghan-minister-education-noorullah-munir-removing-materials-not-in-line-sharia
- Ministry of Education. (2017). *National Education Strategic Plan 2017–2021*. https://moe.gov.af/sites/default/files/2019-05/NESP%20III%20English%20-%20Final%20-%2027-03-2017.pdf
- Special Inspector General for Afghanistan Reconstruction. (2023, October). *Evaluation of the U.S. efforts to support education in Afghanistan* (SIGAR 24-01-IP). https://www.sigar.mil/Portals/147/Files/Reports/Audits-and-Inspections/Evaluation/SIGAR-24-01-IP.pdf
- The New Humanitarian. (2001, June 7). *Afghanistan: Low literacy rates static for 20 years*. ReliefWeb. https://reliefweb.int/report/afghanistan/afghanistan-low-literacy-rates-static-20-years

- UNESCO. (2023). *Education in Afghanistan: Key challenges and policy developments*. UNESCO Publications.
- World Bank. (2022). *Education sector analysis: Afghanistan*. World Bank Group.
- World Bank. (2022, October). *Afghanistan development update: Fragile recovery*. https://www.worldbank.org/en/country/afghanistan/publication/afghanistan-development-update-october-2022